



أعراض جانبية  
تظهر على  
الاستثمار الرياضي

13ص 17ص

كورونا يربك دراما رمضان اللبنانية



العصر الذهبي  
للنظ الروسي  
يقتر من نهايته

6ص 17ص

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 2020/04/24

01 رمضان 1441

السنة 42 العدد 11687

Friday 24/04/2020

42nd Year, Issue 11687

## الخلافا على «وزراء التأزيم» يعيق عودة الحكومة اليمنية إلى عدن

ويحاول الإخوان إظهار عودة الحكومة إلى عدن على أنه نصر فرضته أزمة السيول، لكن المتابعين يعتقدون أن عودة الحكومة لن تغير شيئا في واقع أزمة السيول كونها قد تخلت عن دورها في دعم العاصمة المؤقتة منذ فترة طويلة وأوقفت الرواتب والأموال المخصصة للخدمات، وأنها تعاقب سكان المدينة الذين يفترض أنهم تحت مسؤوليتها القانونية والأخلاقية.

وتزامنت أزمة العودة الحكومية مع موسم الأمطار والمخاوف من انتشار سريع لفايروس كورونا، مما يضاعف معاناة اليمنيين مع قدوم رمضان. كما تزامنت مع انتهاء الهدنة المؤقتة المعلنة من جانب واحد من قبل التحالف العربي. وأعلن التحالف العربي في الثامن من أبريل الجاري وقف إطلاق النار في اليمن بشكل أحادي لمدة أسبوعين، قائلين للتجديد، من أجل التفرغ لمواجهة مخاطر جائحة كورونا المستجد.

المجلس الانتقالي يرفض  
عودة وزراء مؤثرين للجدل  
إلى عدن حتى لا يعتبر ذلك  
فرضا لأمر واقع

وشددت الحكومة اليمنية على التزامها بوقف إطلاق النار، فيما اعتبرت جماعة الحوثي على لسان متحدتها الرسمي محمد عبدالسلام أن ذلك مجرد «تضليل» للعالم، منتهما التحالف بالتصعيد العسكري في البلاد.

وكان دبلوماسيان ومصدران أحرار مطلعان على التطورات قد توقعوا تدمير وقف إطلاق النار أسبوعين آخرين على الأقل إن لم يكن حتى نهاية شهر رمضان، غير أنهم قالوا إن التحالف لم يمدد وقف إطلاق النار بعد أن واصلت حركة الحوثي الهجمات.

وقال دبلوماسي غربي مقيم في السعودية «الحوثيون قد يشنون هجوما على مدينة مارب في وقت قريب للغاية إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، وستكون هذه حلقة كارثية أخرى في الحرب البرية بعد معارك الحديدة في 2018».

وسعت الأمم المتحدة خلال الأسبوعين الماضيين إلى إجراء محادثات عبر الأقمار الصناعية مع الطرفين المتحاربين لتعزيز الهدنة وتنسيق جهود مجابهة تفشي الفايروس والاتفاق على إجراء بناء الثقة من أجل استئناف محادثات السلام.

عدن - أكد مصدر سياسي يمني أن الطائفة التي من المفترض أن تقل رئيس الحكومة اليمنية معين عبدالملك وعدد من الوزراء تأخرت في مطار الملك خالد الدولي بالرياض بسبب ترتيبات للتحالف العربي لتأمين وصول الوزراء إلى عدن دون أي إشكالات، خاصة ما تعلق بالخلاف على قائمة الوزراء.

وأدارت قيادة التحالف حوارا بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة لإزالة أي عقبات قد تعترض طريق الحكومة عند وصولها. وطالبت قيادة المجلس بان تكون عودة الفريق الحكومي مطابقة لاستحقاقات اتفاق الرياض الذي نص على عودة رئيس الحكومة معين عبدالملك وفريق عمله لصراف الرواتب وتسيير الحياة اليومية حتى يتم تشكيل حكومة جديدة بالمنافسة بين الشمال والجنوب لا تضم أي من وزراء التأزيم الذين لعبوا دورا في تاجيح مواجهات أغسطس 2019.

وأكدت المصادر أن المجلس اشترط عدم عودة أي من وزراء التأزيم إلى عدن حتى لا يعتبر ذلك فرضا لأمر واقع من خارج اتفاق الرياض، إضافة إلى مطالب متعلقة بالسماح بعودة قيادات المجلس الانتقالي إلى عدن.

وتوقعت مصادر «العرب» أن ينجح التحالف في نزع فتيل الخلاف وأن يغادر الوفد الحكومي إلى عدن في الساعات القادمة للبدء في خطة عاجلة لمواجهة آثار الأمطار الغزيرة التي تسببت في خسائر مادية وبشرية في العاصمة المؤقتة.

وتأتي هذه الأزمة لتكشف حجم الخلافات بين الدوائر المحسوبة على «الشريعة»، وأن القبول باتفاق الرياض كان الهدف منه استرضاء السعودية أكثر من كونه وثيقة لبدء مرحلة من التهدئة، في ارتهان الطرف المهيمن على الحكومة باجندات قطرية تركية تعمل على إفشال عمل التحالف العربي في اليمن وإدامة الحرب بهدف ترويض السعودية.

ويعتقد متابعون للشأن اليمني أن تسهيل عودة الحكومة إلى عدن هو بادرة حسن نية من المجلس الانتقالي بشأن تنفيذ اتفاق الرياض والسعي إلى تهدئة حقيقية تتبج التفرغ لمواجهة الحوثي، لكن الطرف المقابل يسعى لتفخيخ هذه العودة برفض أسماء عليها في فيتو في الجنوب ووجودها سيثير غضب الشارع في عدن، خاصة في ظل التصعيد الإعلامي والحشد العسكري لجهات محسوبة على «الشريعة» والتلويح بالهجوم على عدن.

## خلافات رئيسي البرلمان والحكومة في لبنان تمهد لمرحلة ما بعد بري

حزب الله يختلف مع حركة أمل على تقديم تنازلات لإنقاذ النظام المصرفي



من يبقى منهم؟

وتنتمي إلى الطبقة المتوسطة والتي تمتلك مبالغ كبيرة وليس هناك مكان تودعها فيه غير المصارف اللبنانية.

وأشارت الأوساط المالية إلى أن تفكير بري، الذي يمتلك مع أفراد عائلته ثروة ضخمة، يختلف كلياً عن حسابات حزب الله الذي يأخذ على المصارف اللبنانية رضوخها للعقوبات الأميركية المتخذة في حق إيران والحزب.

وتعصف بلبنان منذ أشهر أزمة مالية واقتصادية لم يسبق لها مثل قصت قيمة عملته إلى النصف ورفعت الأسعار وأذكت الاضطرابات.

وقال مسؤول كبير بصندوق النقد الدولي إن حكومة لبنان تحتاج إلى إقرار خطة إنقاذ تعيد بناء الثقة في الاقتصاد وتعالج الأسباب الجذرية وراء أزمة البلاد المالية.

وتنقلت وسائل إعلام لبنانية عن جهاد أزوع مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي القول «الأولوية بالنسبة إلى صندوق النقد هي ضرورة إقرار الحكومة خطة إنقاذية تعيد بناء الثقة بالاقتصاد اللبناني وتساهم في تحسين وضع المواطنين».

وأضاف «الأهم ضرورة معالجة الاختلالات البنوية التي أوصلت البلاد إلى ما وصلت إليه على الصعيدين الاقتصادي والمالي».

ولكننا علمنا بجلسات المجلس النيابي، وبنهاية الأسبوع القادم سننتهي منها».

ورداً على سؤال عن تعميم أصدره حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حول السماح للمودعين في البنوك بسحب ودائعهم بالدرية اللبنانية، فيما وادائعهم موجودة أصلاً بالعملة الأجنبية، قال دياب «بالنسبة إلى قرار سلامة بالأمس (الأربعاء)، لم يتم التنسيق مع الحكومة بهذا التعميم».

وعن الهجوم السياسي الذي تعرضت له الحكومة أثناء الجلسة التشريعية، قال دياب إن «الهجوم السياسي على الحكومة متوقع وأتمنى ألا يؤثر على الأمن الاجتماعي والغذائي».

وقدزت أوساط مالية موجودات الشيعة في المصارف اللبنانية بين 30 و40 مليار دولار، وهي تمثل ثلث الودائع تقريبا.

وأشارت إلى أن معظم المودعين الشيعة مرتبسون بيري وليس بحزب الله الذي فرض أخيراً على حاكم مصرف لبنان تسهيل التصرف في الحسابات الصغيرة التي لا يزيد مبلغ كل منها على ثلاثة آلاف دولار.

ورأت هذه الأوساط أن مثل هذا الإجراء يلائم جمهور حزب الله في حين أنه لا يحل مشكلة العائلات الشيعية التي

لبنانية عند الانتقادات التي وجهها رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى رئيس مجلس الوزراء حسان دياب.

واعتبرت المصادر في تصريح لـ «العرب» أنه لا يمكن فصل هذه الانتقادات عن شعور بري بأن حسان دياب يشترك مع حزب الله ومع جبران باسيل رئيس التيار الوطني الحر في كل خطوة يقدم عليها بدل اللجوء إليه كما كان يحصل مع رؤساء الحكومة السابقين.

وأوضحت أن بري يشعر بفقدان دوره المحوري في وقت يبدو أن حزب الله يحضر نفسه لمرحلة ما بعد اضطرابه إلى التخلي عن موقع رئيس مجلس النواب بسبب تقدمه في السن.

وقال بري الخميس إنه يتعين على الحكومة استخدام سلطاتها القانونية لوقف «الانهيار الدراماتيكي» لليرة اللبنانية قبل قوات الأوان.

وطالب الحكومة بالالتزام في موقع المنقرض أو الشاهد على ما يجري من فوضى مالية.

واختزلت المصادر نفسها الأزمة بين رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء بأنها أزمة خلافة نبيه بري وبيته السياسي الذي لن يعود قائماً بمجرد غياب الرجل الذي يرأس أيضاً حركة أمل الشيعية التي تتقاسم مع حزب الله مقاعد مجلس النواب المخصصة للطائفة الشيعية.

ولاحظت أن الخلاف الأساسي بين بري وحكومة حسان دياب يعود إلى أن حزب الله ليس مستعداً لتقديم أي تنازلات يمكن أن تساعد على إنقاذ النظام المصرفي في لبنان، في حين لدى رئيس مجلس النواب مصلحة أساسية في ذلك.

40  
مليار دولار موجودات الأثرياء  
الشيعة في المصارف اللبنانية

## أثرياء وسياسيون يقدمون درسا في الإيثار بإنقاذ أقدام صحيفة يهودية بريطانية

بنوون استثمار الملايين من الجنيهاً لتأمين مستقبل الصحيفة.

وعند رؤية عرض المجموعة لدعم صحيفة جويش كرونكل قام المستثمر في مجال العقارات ليو نوي، وهو أيضاً مالك صحيفة جويش نيوز، بسحب صحيفة من عمليات التصفية، لمنع «وقوعها في أيدي غير معروفة».

وكانت عملية التوزيع المشتركة للصحيفتين معاً تصل إلى حوالي 40 ألف نسخة أسبوعياً. وكانت الصحيفتان معروفتين بتغطيتهما السياسية والثقافية وما يُعنى بالشأن اليهودي. ولكن في الأونة الأخيرة، اتجهتا إلى فضح عناصر معاداة السامية في حزب العمال البريطاني أثناء رئاسة جيريمي كورين.

ملايين دولار، وفقاً لشخصين على دراية بالمسألة.

وكانت المجموعة، التي قدمت عرضها من خلال شركة أوسبورن كلارك للمحاماة، قد رفضت في السابق إعطاء تعليق مفصل على مصدر تمويلها.

وأثار عرضها غضب رئيس صحيفة جويش كرونكل، آلان جيكويز، الذي وصفه بأنه «محاولة مخزية لاختطاف أقدم صحيفة يهودية في العالم» وطالب بمعلومات حول مصدر تمويلها. لكن العضو المنتدب بالصحيفة ريمون هارود عاد، الخميس، ليمتدح العرض «السخي».

وقال هارود إنه سيسدد أموال جميع المديونيات بالكامل، بما في ذلك المتعلقة بالموظفين، وقد قدموا تأكيدات بأنهم

بارزين، بمن في ذلك نائب حزب العمال السابق جون وودكوك والصحافي في هيئة الإذاعة البريطانية جون وير.

وشمل عرض الشخصيات السياسية والإعلامية دفع المديونيات والالتزام بخط الحياض والاحتفاظ بمحرر صحيفة جويش كرونكل اليهودي، ستيفن بولارد، الذي كان قد أعلن تنحيه.

وكشفت صحيفة فايننشال تايمز أن مالكي جويش كرونكل قبلوا العرض الجديد، الذي يبلغ حوالي 3 ملايين دولار مقدّمة من سياسيين وأثرياء وصحافيين لإنقاذ صحيفة جويش كرونكل.

وبرز الجدل حول من سيتولى إدارة الصحيفة وكذلك إدارة منافستها صحيفة جويش نيوز اليهودية بعد أن عرض مالكو الصحيفة، ومقرهما لندن، على الدائنين أصولهم للتصفية الطوعية، والقوا باللوم على الظروف المالية الصعبة الناجمة عن وباء كورونا.

وقدمت مؤسسة كيسلر، المالك الخيري لصحيفة جويش كرونكل، عرضاً إلى مؤسسة بيغيز تريثور بعد ذلك بأيام، الأمر الذي كان سيعطي هذه المؤسسة الفرصة لإعادة إطلاق كلا الصحيفتين كيان واحد مدمج.

ومع ذلك، قاد روبي جيب رئيس الانتصارات السابق في داوونينغ ستريت، عرضاً منافساً في اللحظة الأخيرة مع عشر شخصيات إعلامية ورجال أعمال

سوء للغاية، حيث لم يذهب الناس إلى منافذ البيع لشراء الصحف، مما أدى إلى تحذيرات من إغلاق العديد من الصحف.

وتثير مبادرة الأثرياء والسياسيين اليهود بإنقاذ صحيفة جويش كرونكل، التي الأقدم في بريطانيا، والتي تخصصت في الدفاع عن قضايا اليهود ببريطانيا، تساؤلات بشأن ما تعاناه الصحف العربية من أزمة غير مسبوقة وسط صمت من قبل الحكومات والأثرياء العرب.

ومن المقرر أن يستحوذ اتحاد خاص من السياسيين والمذيعين والمصرفيين على صحيفة جويش كرونكل، لينتهي محاولات السيطرة على أقدم صحيفة يهودية في العالم وفق تقرير لصحيفة فايننشال تايمز.

لندن - قاد تحرك أثرياء وسياسيين، من بينهم رئيس الاتصالات السابق في الحكومة البريطانية روبي جيب، إلى إنقاذ صحيفة جويش كرونكل، التي تأسست عام 1841، وتعد أقدم صحيفة يهودية تمكنت من البقاء في سوق العمل البريطاني.

وكانت إدارة جويش كرونكل قد أعلنت منذ أيام الصحافيين العاملين فيها بعدم وجود سيولة مالية لدى مالكيها ما يجعلها عاجزة عن مواصلة أعمالها، وفي ظل الأوضاع الصعبة التي باتت تعيشها الصحف خاصة بعد اضطراب أغلبها إلى التوقف عن الطباعة بسبب انتشار وباء كورونا.

وتضررت مؤسسات الأخبار التي تعتمد بشدة على عائدات الطباعة بشكل